كلمة ونص

ميشيل خياط

رطبوها قبل أن تفقدوها

ما إن قرأت تحذير منصة الغابات ومراقبة الحرائق السورية، في ١١-٧- الجاري، عن مؤشرات خطورة الحريق المتوسط بشكل عام على غاباتنا الأساسية والكبرى في اللاذقية وطرطوس وضرورة الامتناع عن إشعال أي نيران فيها، حتى شرعت في التحضير لهذه المقالة عن ضرورة ترطيب غاباتنا، المقرر لها أن تنشر اليوم الأحد.

لكن حريقاً في كبرى غابات سهل الغاب في سورية كان قد نشب، في الحراج الجبلية الممتدة بين قرى طاحونة الحلاوة وفقرة ونبل الفوقا في ١٣/ ٧/، للأسف الشديد.

إن حرائق الغابات تدمي القلب، فالغابات كنوز لا تقدر بثمن -مالي- إنها والحياة صنوان.

فلنلحق وسط موجة الحر الراهنة، غير المسبوقة عالمياً ولنرطب غاباتنا قدر الإمكان، ومن أطرافها على الأقل، وفي سياق عمل شعبي، وضمن ما يشبه التمرين على مكافحة الحرائق، ما يساعد على فتح مزيد من خطوط النار ورفع الصخور والأتربة والأخشاب المتراكمة، التي تعرقل عادة دخول آليات الإطفاء، ولنعلنها جميعها محميات نمنع الدخول إليها، باستثناء سكانها وهم حريصون عليها حرصهم على حياتهم.

فالوقاية مهمة جداً لأن أي حريق يصعب التكهن بخسائره وقد أنهكت غاباتنا حرائق، في السنوات القليلة الماضية وجلها كان متعمداً وشكل جزءاً من أساليب الحرب الجائرة علينا.

لا شيء أبداً، يسوغ التراخي في إجراء حيوي كهذا، وما سننفقه من ماء وجهد ووقود، هو وفر كبير للأيام القادمة، وسط مناخ عالمي مؤهب لحرائق الغابات، إن لجهة الاحتراز الحراري العالمي المتفاقم وغير المسيطر عليه، أو لجهة الحرائق المألوفة في أغلب بلدان العالم، ضمن بيئة مفتوحة لا تعترف بالحدود.

ومن المحزن حقاً أن الكرة الأرضية تفقد كل عام ١٢ مليون هكتار من غاباتها، وبعضها غابات مطيرة - كغابات الأمازون- حيث يصل ارتفاع الشجرة إلى ١١٣متراً، وهي جاذبة للأمطار ومستدرة لها.

ولقد فقدت الأرض عبر حرائق تلك الغابات، والقطع الجائر لها، ثلثها على الأقل، في السنوات القليلة الماضية.

ومن المعروف أن الغابات بشكل عام، تمتص غاز ثاني أكسيد الكربون _السام_ والمسبب لارتفاع درجة حرارة الأرض عن حدها الطبيعي المسجل في العام ١٧٥٠، أي ما قبل الثورة الصناعية الأولى واختراع المحرك البخاري. ، وهي تطرح الأوكسجين (إن شجرة واحدة تنفذ، احتياجات عشرة أشخاص من الهواء النقي يومياً للبقاء على قيد الحياة).

وكان لافتاً للإنتباه ما قاله المدير العام للمنظمة العالمية للأغذية والزراعة في (٢١) آذار الماضي -وهو اليوم العالمي- للغابات-: (تعد الغابات مصدراً للأغذية والتغذية لقرابة مليار إنسان على وجه الأرض، وهي تؤوي ٥٠ ألف نوع نباتي يتمتع بخصائص علاجية، وتشكل حاجزا طبيعيا يمنع انتقال الأمراض من الحيوان إلى الإنسان، ذلك أن ٣٠ بالمئة من الأمراض الجديدة المبلغ عنها منذ العام ١٩٦٠، سببها حرائق الغابات وتغير استعمالات الأراضي.

انتبهوا جيداً، كانت مساحة غابات سورية الجميلة التي تتغنى بسحرها وعذوبة مناخها، (٣٠ بالمئة) من مساحة مجموع أراضيها، في مطلع القرن الماضي، ثم انخفضت وتدهورت عبر القطع الجائر لتشغيل قطارات العثمانيين ولاسيما إبان الحرب العالمية الأولى، ولتلبية احتياجات المستعمرين الفرنسيين، خلال ربع قرن من احتلالهم لسورية.

وعلى الرغم مما حظيت به الأشجار من اهتمام في سورية، إذ كانت أول بلد عربي يقيم عيدا للشجرة في العام ١٩٥٣، ويتبنى زراعة عشرة آلاف هكتار بالأشجار الحراجية سنويا ثم الانتقال إلى غرس ٢٤ألف هكتار سنويا بثلاثين مليون غرسة حراجية مطلع الثمانينات من القرن العشرين، فإن مساحة غاباتنا لم تتجاوز (٣ بالمئة) من مساحة أراضينا قبل الحرب الجائرة علينا في العام ٢٠١١، التي قصمت ظهر غاباتنا وأنزلت بها أفدح الخسائر.

يجب أن ننتبه أن التشجير الاصطناعي قبل الحرب على سورية، قد نجح في مضاعفة مساحة غاباتنا، إذ أضاف إليها ما يقرب من ٢٨٠ألـف هكتار، ولنا في ذلك قدوة حسنة ومثال يحتذى بحفزنا على عدم الاستسلام للخراب والاضطلاع بخطط تشجير جدية، تجعلنا نمتلك غابات شاسعة هي كنوز مستقبلنا الأفضل.

الانقطاع العام للكهرباء لم يؤثر في ضخ المياه لدمشق وريفها

مدير المياه لـ«الوطن»: التقنين في العاصمة بين ٦ لـ١٢ ساعة يومياً

غزارة النبع ٤,٢ أمتار مكعبة في الثانية والوضع أفضل من العام الماضي

فادي بك الشريف

أكد مدير عام مياه الشرب والصرف الصحي في دمشق وريفها محمد عصام الطباع عن عودة التغذية الكهربائية بشكل تدريجي إلى مراكز الضخ الرئيسية (بردى- جديدة يابوس- آبار عين حاروش) وذلك بعد الانقطاع العام للكهرباء الذي شهدته محافظة ريف دمشق، مؤكداً جهوزية محطات الضخ بنسبة تفوق الـ٩٠ بالمئة للتعامل مع أي نقص بالكميات المنتجة أو أي طارئ يخص واقع الكهرباء.

وأوضح الطباع في حديث لـ«الوطن» عدم وجود تأثير كبير على واقع التزود بالمياه، ولاسيما مع تشغيل المؤسسة على الفور لـ١٣ مركز ضخ في المدينة بما في ذلك تأمين مادة المازوت اللازم لعمل المراكز الأساسية للضخ (بردى وجديدة يابوس ووادي مروان) ريثما تم تأمين الكهرباء إلى الخطوط الرئيسية، مضيفاً: الانقطاع الذي حصل يعتبر الثاني من نوعه خلال الأسبوع ولكن لم يحدث تأثيراً في إيصال المياه إلى المواطنين.

ونوه الطباع بتأمين كمية من المازوت في كل مركز ضخ لا تستخدم إلا في وقت الطوارئ، مع استنفار جميع كوادر المؤسسة بالتنسيق مع شركة الكهرباء بدمشق وريفها لمتابعة واقع التزود بالمياه ضمن برنامج تقنين بدأ العمل به مؤخراً، منوهاً بالجهود الكبيرة التي يبذلها العاملون في مواقع عملهم.

ولفت مدير عام المؤسسة إلى أن المنطقة الغربية (ضاحية قدسيا) أكثر المناطق تأثراً ولكن بشكل جزئي نتيجة الانقطاع العام ما أدى إلى تعديل دور تم تأخير الدور ٦ ساعات لكل الشرائح ليعود الوضع لما هو عليه بعد عودة الاستقرار في كميات المياه المنتجة.

كما أشار إلى وجود تنسيق مع شركة الكهرباء على صعيد زيادة ساعات التزود بالكهرباء قدر الإمكان لعدد من الخطوط ومحطات الضخ، ضمن برنامج متفق عليه، مضيفاً: إن خط بردى وجديدة يابوس معفيان من التقنين، لكن في بعض الأحيان يحدث أمر ما يستدعي تخفيض التغذية الكهرباء لهذه الخطوط.

وبين الطباع أن واقع التقنين حالياً في العاصمة يتراوح بين الـ٦ ساعات إلى الـ١٢ ساعة يومياً، وذلك بعد تناقص غزارة نبع الفيجة، مضيفاً: إن تموز وآب من أكثر الفترات التي يتناقص فيها الإنتاج بحيث وصل حالياً إلى ٤,٢ أمتار مكعبة في الثانية، لكن يتم تعويض النقص عبر تشغيل الآبار، مؤكداً أن الوضع حالياً أفضل من العام الماضي بنفس التوقيت، علماً أنه تتم تغطية العجز الحاصل بتطبيق التقنين.

> (بردى وجديدة يابوس) معفيان من التقنين ومشاريع آبار جديدة مزودة بالطاقة الشمسية في ريف دمشق

واعتبر مدير المؤسسة أن الوضع مطمئن ولا يدعو للتخوف على الإطلاق، مشيراً إلى أن الشكاوى الواردة تعتبر فردية تحصل في بعض المناطق، مضيفاً: في فترة الصيف يكون الاستهلاك كبيرة والإنتاج قليلة، وعلى العكس في فترة الشتاء معتبراً أن هذا الأمر طبيعي مع فترة انخفاض مناسيب المياه في جميع أراضي الجمهورية العربية السورية.

وقال: يتم العمل على طرح خطوط معفاة من التقنين مع تطبيق الطاقة الشمسية، ذاكراً وجود عدة مشاريع للطاقة الشمسية في ريف دمشق، منها مشروع آبار أبو قوس في الضمير تنفذه إحدى الجهات المانحة ووصل التنفيذ إلى ٨٠ بالمئة ما يحل جزءاً كبيراً من مشكلة المياه في المنطقة بعد تجهيز الآبار المزودة بالطاقة الشمسية لتأمين تزويد المياه بشكل مستمر لعدة مناطق.

وحول واقع التلوث، أكد الطباع أن معظم الحالات الواردة هي فردية ويتم التأكد منها ومعالجتها، مشيراً إلى ورود شكاوى حول شبكة الدويلعة الأمر الذي استدعى معاينة المكان على الفور والتأكد من واقع الأمر وضخ المياه من دون وجود أية مشكلة، مضيفاً: جاهزون لمتابعة أية شكوى من المواطنين ليصار إلى التدخل والمعالجة.

أسواق حماة تغلي... ومحال تتوقف عن البيع

خبير اقتصادي لـ«الوطن»: انكماش كبير بالأسواق وتحوط بالتسعير

حماة- محمد أحمد خبازي

شهدت أسواق حماة يوم أمس هبةً بأسعار معظم المواد الغذائية وغير الغذائية، على حين توقف العديد من أصحاب المحال التجارية عن البيع، ريثما تستقر الأسعار عند حد ثابت، ليتمكنوا من مواصلة عملهم من دون خسائر فادحة!.

وبيّن العديد من المواطنين لـ«الوطن» أن الأسعار هبت أمس بشكل مريع عن الأيام القليلة الماضية، فسعر كيلو السكر قفز من ١١ ألف ليرة إلى ١٣ ألفاً، وكيلو الرز النوع المقبول من ٨ آلاف ليرة إلى ١٠٥٠٠ ليرة، وليتر زيت القلي قفز نحو ١٥٠٠ ليرة، وكيلو السمن النباتي زاد ٢٠٠٠ ليرة. وأوضح بعضهم أن ذلك الغلاء الفاحش زاد في طين حياتهم المعيشية بلةً!.

وهو ما أكده عدد من الباعة الذين بيّنوا لـ«الوطن»، أن التجار الكبار رفعوا أسعار المواد بشكل كبير، بحجة مواكبة سعر الصرف.

وذكر أبو العز وهو صاحب محل سمانة لـ«الوطن» أن الأسعار وصلت للغيم، فكيلو الشاي بنحو ١٢٥ ألف ليرة، وكيلو السكر كان قبل يومين بـ١٠ آلاف ليرة واليوم زاد قرابة ٣ آلاف ليرة، وكيلو الرز الأقل من جيد بنحو ١١ ألف ليرة، وكيس المناديل الورقية العادي ١٢ ألف ليرة والجيد ١٤ ألف ليرة.

وذكر فيصل وهو صاحب محل سوبر ماركت، أنه توقف أمس عن البيع وجلس في محله يترقب الأمور، لعل وعسى يستقر سعر الصرف ليعاود عمله كالمعتاد.

وأوضح أن التجار أبلغوه أمس على الواتس – كغيره من الباعة الذين يتعاملون معهم –برفع أسعار المواد الغذائية بين ٣٠- ٤٠ بالمئة.

ولفت إلى أنه فُضّل التوقف عن البيع ريثما تتضح الأمور أكثر، فكل يوم سعر جديد، وكل يوم ارتفاع آخر.

وأشار إلى أن حركة البيع والشراء كانت خلال الشهر الماضي جيدة، وقد ساءت مع بداية الشهر الجاري، ولكنها أصبحت أكثر سوءاً يوم أمس!.

ومن جهته ذكر الخبير الاقتصادي الدكتور إبراهيم قوشجي لـ«الوطن»، أن الأسواق ستشهد انكماشاً كبيراً جداً، مع بروز التدني بالمستوى المعيشي للمواطنين بشكل ظاهر وحاد أكثر من ذي قبل، ما سينعكس على النشاطين الإنتاجي والسياحي اللذين كان لنا أمل كبير بتحسنهما وزيادة فعاليتهما هذا العام لاستعادة جزء من نشاط دورة الحياة الاقتصادية.

وشدد قوشجي على العمل بشكل عاجل وجاد «جداً» على رفع الحد الأدنى للأجور، للحفاظ على المستوى الحالي من النشاط الاقتصادي.

ومن جانبه، بيّنَ مدير التجارة الداخلية بحماة رياض زيود لـ«الوطن»، أن حماية المستهلك مستنفرة بالأسواق على مدار الساعة، وتعمل على مطابقة الفواتير مع الشراء وتخالف المخالفين وفق أحكام المرسوم لـ٢٠٢١.

وأوضح أن الدوريات نظمت خلال هذا الأسبوع العشرات من الضبوط بحق التجار والباعة، وشملت المخالفين بعدم منح فواتير، ومنح فواتير غير صحيحة، وعدم الإعلان عن الأسعار، والبيع بسعر زائد.

٣٠٠ طن إنتاج القنيطرة من التوت الشامي.. غزارة في الإنتاج وسوء في التصريف

مدير الزراعة: تدني الأسعار بسبب كثرة الإنتاج وضعف التسويق والفلاحون يتهمون اتحادهم بتركهم عرضة لاستغلال التجار

القنيطرة - خالد خالد

تنفرد محافظة القنيطرة على مستوى القطر بإنتاج التوت الشامي، وخاصة التوت الشامي «الأحمر».

وأكد المزارع (أبو شفيق) أن قطاف التوت ليس بالأمر السهل، فقد تعرضت سيدة للسقوط وحالياً بالمشفى وشاب تعرض لجروح بالرأس وكدمات وكسور نتيجة سقوطه من ٢٥ متراً من أعلى الشجرة، موضحاً أن المزارع يتكبد كثيراً من النفقات من دفع أجور للعمال، موضحاً أن عامل قطاف التوت لا يقبل بأقل من ٢٥ ألفاً يومياً، عدا شراء المبيدات الزراعية والأسمدة والمحروقات لزوم الحراثة وفلاحة الأرض وغيرها من النفقات، وفي نهاية الموسم لا يجني المزارع أي أرباح.

وأشار إلى أن الموسم الحالي جيد من حيث الإنتاج ولكن هناك صعوبة في تسويق وتصريف المنتج، ليبقى مزارعو القنيطرة تحت رحمة التجار الذين يشترون الإنتاج بمبالغ زهيدة لبيعها للمعامل والمصانع في أسواق دمشق وريفها وبأسعار جيدة، علماً أن سعر الكيلو اليوم من الأرض ٢٠٠٠ ليرة، في حين يباع بأسواق دمشق بين ٣٥٠٠ – ٥٠٠٠ ليرة.

واتهم المزارع (أبو علي) اتحاد الفلاحين ومديرية الزراعة والمحافظة بتجاهل الفلاح وتركه عرضة لاستغلال التجار، وعدم التعاون والتنسيق لتصريف الإنتاج وغياب الجمعيات التسويقية والمعامل لصنع المربيات والعصائر ومن ثم طرحها بأسواق القطر أو تصديرها!

وقالت السيدة غادة وهي متخصصة بصناعة شراب التوت الشامي إن القنيطرة تفتقر لأسواق من أجل تصريف إنتاج التوت الشامي وغيرها من المحاصيل كالتفاح والعنب والتين، ورغم وجود سوق للمرأة الريفية في زراعة القنيطرة إلا أنه لا يلبي الغرض والمطلوب دعم منتجات القنيطرة خاصة بعد زيادة أسعار السكر وتسويق المنتجات التي تنتجها الأسرة وبيعها مباشرة للمستهلك.

ودعت إلى تسويق هذه المنتجات بما يسهم في تحقيق مورد اقتصادي للأسرة، وإقامة سوق دائمة لهذه المنتجات التي تجمع التراث والقيمة الغذائية وتوفر فرص عمل ودخلاً مادياً للكثير من الأسر الريفية.

وأوضح مدير زراعة القنيطرة رفعت موسى أن إنتاج المحافظة من ثمار التوت الشامي نحو ٣٠٠ طن، منها ٢٦٠ طناً توت بعل و٤٠ طن توت سقي، مبيناً أن القنيطرة تتصدر قائمة المحافظات في إنتاجها للتوت بنسبة ٢٥ بالمئة، ولكن المعاناة تتلخص في ضعف التسويق وانخفاض الأسعار هذا الموسم بسبب زيادة الإنتاج، حيث بيع الكيلو بـ٢٠٠٠ ليرة بداية الموسم ومن المتوقع تحسن الأسعار نتيجة زيادة حلاوة الثمرة.

وأوضح مدير الزراعة أن المساحة المزروعة من أشجار التوت الشامي تبلغ ١٣٣٧ دونماً (٩٦١ بعل و٣٧٦ مروي)، بزيادة نحو ١٢٠ دونماً عن الموسم الماضي.

ولفت موسى إلى أن عدد أشجار التوت الشامي المثمر منها نحو ١٠ آلاف شجرة، مضيفاً إن مردود شجرة التوت البعل ٣٠ كغ، ومردود شجرة التوت المروي ٤٠ كغ.

ولفت إلى أن موسم قطاف التوت الشامي يبدأ مطلع شهر حزيران ويستمر لنهاية شهر تموز، ويتم استهلاك التوت إمّا طازجاً أو بشكل عصائر ويستخدم في صناعة المربيات ويمكن تخزينه في برادات خاصة بطريقة الصعق لاستهلاكه شتاء، موضحاً أن زراعة التوت الشامي ذات جدوى اقتصادية عالية في المحافظة وهي عنصر مهم في تحسين زيادة دخل الأسرة المادي والاقتصادي وذات قيمة غذائية وصحية.